نحو نموذج للشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتنمية ثقافة قبول الآخر

Towards a model for community partnership between governmental and civil institutions to developing a culture of acceptance of others

إعداد

د/ محمد حسن سعداوي عثمان

مدرس تنظيم المجتمع بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

كلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر بأسيوط

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

ملخص البحث:

مما لا شك فيه أن الظروف التي يمر بها المجتمع المصري الآن تختلف اختلافًا جوهريًا عن تلك التي عاش فيها أو تأثر بها في فترات سابقة، ولعل أبرز تلك التحديات حاليًا التوجه نحو التطرف ورفض الآخر، وهي من المشكلات الخطيرة التي بدأت تفرض نفسها وبقوه على الساحة المصرية، وتنتشر بين قطاعات عريضة من المجتمع خاصة فئات الشباب لتهدد أمن وسلامة الوطن ككل بصورة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بها والتعرف على أسبابها واتجاه الأفراد نحوها؛ حيث يفترض على كل مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية التجديد ومسايرة العصر والعمل علي حفظ النسيج الوطني، وتنمية ثقافه تقبل الآخر والتعايش معه.

ومن ثم فإننا بحاجة إلى رؤية أكثر تجمعًا وجدية؛ من أجل تحقيق عدد من عناصر النجاح ومقاومة التعصب والتطرف، ورفض الآخر بكافة أشكاله، ومن هنا ينبغي أن نمتلك الوسائل المناسبة من أجل هذه الغاية، وذلك من خلال دعم البرامج والمشروعات التي تهيئ لنشر ثقافة قبول الآخر والتعايش السلمي بين كافه أفراد المجتمع، ودعم جهود المؤسسات الدينية، والتعاون المشترك بينها وبين المؤسسات الأهلية في سبيل تحقيق هذا الهدف؛ ولذلك فقد استهدف البحث الراهن التعرف علي الواقع الفعلي للشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر.

الكلمات المفتاحية: النموذج ، الشراكة المجتمعية ، قبول الاخر.

Abstract

There is no doubt that the conditions that Egyptian society is going through now are fundamentally different from those in which they lived or were affected by them in previous periods. Perhaps the most prominent challenges now are the orientation towards extremism and the rejection of the other, which is one of the serious problems that began to impose itself strongly on the Egyptian arena and spread between Broad sectors of society, especially youth groups, threaten the security and safety of the nation as a whole, in a way that calls for attention to them and to identify their causes and the direction of individuals towards them, as all governmental and civil society institutions are required to renew and keep

pace with the times and work to preserve the national fabric and develop a culture that accepts the other and coexists with it.

We need a more serious and collected vision in order to achieve a number of elements of success and to resist intolerance and extremism and to reject the other in all its forms, and from here we should have the appropriate means for this purpose by supporting programs and projects that prepare for the spread of the culture of acceptance of the other and peaceful coexistence among all members of society and support The efforts of religious institutions and joint cooperation between them and civil institutions in order to achieve this goal. Therefore, the current research aimed to identify the actual reality of the partnership between governmental and civil institutions in developing a culture of acceptance of others.

Key words: model, community partnership, acceptance of others

أولًا: مشكلة الدراسة:

يمر العالم الآن بتغيرات شديدة ظهر معها خللًا في روابط العلاقات الإنسانية وأصبحنا نعاني من الكراهية والتطرف الديني، والتجاهل العرقي الذي تؤججه العنصرية تارة والتمييز والقبلية تارة أخرى ، ومن معرفه الداء يسهل تشخيص الدواء، ومن صميم الإيمان بالخير والحق والفضيلة أن نفتح النوافذ ولا نغلقها وأن نحاول فض الإختلافات بين الثقافات المختلفة والعمل على تحقيق التقارب؛ لالتقاء القيم النبيلة والأهداف السامية من أجل مصلحة الإنسان وأخيه الإنسان تحت مظلة التسامح وقبول الآخر.

وعلى المستوى الوطني وفي ظل الظروف التي تمر بها البلاد على كافه الأصعدة وانتشار التعصب والتطرف وعدم قبول الاخر، فإن نشر ثقافة التسامح والسلام الداخلي بحسن التعامل مع الآخر أضحى حاجه مجتمعية، وأصبح من الأهمية بمكان أن يتم العمل علي غرس تلك الثقافة في نفوس وعقول الأجيال الناشئة (حسيب ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤٩) .

وعند الحديث عن التنوع والتعددية والإختلاف في الحياة الاجتماعية والإنسانية، دائما ما يتم تناول مفهوم قبول الآخر، وهو مفهوم يمتد لتناول طبيعة العلاقة بين المختلفين والمغايرين دينيًا أو قبليًا أو حتى نوعيًا، حيث يعد تقبل الآخر فطرة إنسانية فطر الله سبحانه وتعالى عباده عليها، ومن المبادئ الحضارية والمدنية الرائعة والجميلة التي يجب الالتفات لها في زمننا الحاضر بعد التطورات والتبادلات السريعة التي حدثت في جميع مناحي الحياة الإنسانية سواء في المجالات العلمية، أو التكنولوجية، أو وسائل الاتصال والإعلام الحديثة فتقبل المخالف والحوار والتصالح والالتقاء في جميع الجوانب التي تقود إلى خدمة الإنسانية جميعًا، يجب أن تكون هي السائدة بدلًا من الصراعات والتهميش (المزيني ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣) .

هذا ويوجد مجموعة من السمات التي تميز الفرد الذي يتقبل الآخر عن غيره تتمثل في احترامه للآخر و عدم إصدار أحكام مسبقة عليه، وعدم انتهاك حقوقه واحترام معتقداته، بالإضافة إلي عدم التفرقة على أساس اختلاف المعتقدات والسعي لخدمة ومساعدة الآخر، والتعبير عن الإهتمام بالآخر ، واحترام الإختلاف معه، وعدم إدانته بسبب اختلافه معنا.

وتعد قيم التسامح وقبول الآخر من أهم القيم الاجتماعية التي تسعى الدراسات الاجتماعية إلي تنميتها لدى الشباب بوصفها قيماً تدعو إليها جميع الأديان السماوية، وتحض عليها الأخلاق في جميع الديانات فما من صفة أمر بها الإسلام إلا جاز أن توصف بالسماحة، وما من صفه نهي عنها إلا كانت على النقيض منافية للسماحة داعية إلى نفيها، كما أشارت كتب العقيدة المسيحية واليهودية إلى أهمية التسامح وقبول الآخر بين البشر والتخلص من الصراعات والحروب، والنزاعات العدوانية (النمر ، ٢٠١٦ ، ص ٣٥) .

كما تمثل قيم التعايش وقبول الآخر في المجتمعات العربية قيم أساسية، وهي منبثقه من قيم الإسلام، فهي قيم إنسانية غير محددة بعرق ولا بمكان، ولا زمان في الثقافة الإسلامية تشكل المظلة العامة لمكونات الثقافة الجامعية المكتوبة (المقررات الدراسية)، أو غير المكتوبة (الثقافة الاجتماعية العامة)، وأهم ركائز البنية العلمية في الجامعات وتمتاز الثقافة الإسلامية بالشمولية والعالمية، وتحث على التعارف والتعايش وتدعم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوق الأقليات، وكلها تقع تحت منظومة قيم التسامح وقبول الآخر مما يمكن من بناء مجتمع متسامح مع ذاته ومتقبل ومتناغم ومتسالم (عبد الفتاح ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٠) .

وعندما تتعرف على الآخر ونزعاته الفكرية ذات الطابع الإنساني يجعل منك شخصًا أكثر تسامحًا وأكثر انفتاحًا عليه واقترابًا منه ، فالألفاظ الرائعة تطيب لها النفوس، والعبارات الجميلة تجبر القلوب وتداوي الجروح، لا تجرح احدًا بأنانيتك و تسلطك وحقدك جمل لسانك بما هو جميل وراقي و كلنا أخوه في الإنسانية وامتثل أمر من أوامر الله (وقولوا للناس حسنا) صدق الله العظيم " سورة البقرة، آية: ٨٣" حتى تشيع الألفة والمودة والسلام بيننا.

ومع التغيرات المتلاحقة التي يمر بها المجتمع المصري وإشراك الشباب بفاعلية في الحياة المجتمعية، وهو في سعيه للتغيير واستكمال أهدافه، ظهرت بعض الصراعات التي صاحبها احتقان على كافة المستويات الأمر الذي أدى إلى وجود اختلافات ورؤى متعددة تعوق الإندماج في الحياة الاجتماعية، والتفاعل بإيجابية لإحداث التغيير المنشود مما يتطلب ضرورة الاهتمام بتنمية ثقافه قبول الآخر (شرقاوي ، ٢٠١٥ ، ص ١٨٦٣)

ولما كانت قضية قبول الآخر من القضايا الهامة والمحورية التي تؤثر بشكل مباشر في إحداث التماسك في المجتمع المصري فقد تناولها بالبحث والدراسة العديد من الباحثين ، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة علاء صادق رفاعي (٢٠١١ م): وقد استهدفت الدراسة تحديد المشكلات المجتمعية المرتبطة بالتعصب الديني والتي تؤثر على المجتمع، مع وضع تصور مقترح لطريقه تنظيم المجتمع للتخفيف من حدة التعصب الديني، وتم تطبيق الدراسة على المواطنين بمدينة (أخميم) بمحافظة سوهاج، و توصلت الدراسة إلى أن أهم المشكلات المجتمعية المرتبطة بالتعصب الديني تتمثل في عدم القدرة على التعبير عن الآراء وعدم الاحترام المتبادل وعدم تحديد نقاط الالتقاء وتنميتها، بالإضافة الى التحيز الأعمى لبعض الأهالي ضد المخالف لهم في الدين ، وأكدت الدراسة على ضرورة وجود حوار مجتمعي للتخفيف من حده المشكلات المجتمعية المرتبطة بالتعصب الديني، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع للتخفيف من حدة التعصب الديني (رفاعي ، ٢٠١١ م)

- دراسة كورنينج كا واخرون **2012 (*corning.k,et al*)**: وهدفت تلك الدراسة إلى تقييم برنامج مدرسي هدفه زياده قبول الأطفال للآخرين ذوي الإعاقة من خلال محاكاة إعاقتهم، وركز البرنامج على الإعاقات البدنية والبصرية والسمعية، وأشارت النتائج إلي أن البرنامج ساهم في زياده معدلات قبول الأطفال لزملائهم المعاقين خاصة ذوي الإعاقة السمعية، كذلك أشارت

النتائج إلى فعالية تعزيز التفاهم من خلال محاكاة العجز لتحسين قبول الأطفال(corning2012) .

- دراسة مصطفي محمود (٢٠١٥): وقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في نشر ثقافه التسامح لطلاب المرحلة الجامعية، وذلك من خلال دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنميه التعايش السلمي للشباب الجامعي، وأيضا دورها في تنميه ثقافه قبول الآخر لدي الشباب الجامعي، وقد أظهرت نتائج الدراسة صحة الفرض المتعلق بدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنميه قبول الآخر لدي الشباب الجامعي؛ حيث اظهرت الدراسة أن قيمه (ت) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) مما يعني وجود فروق معنوية بعد تقبل الآخر، وهذا يبين دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنميه قبول الآخر لدي الشباب الجامعي (مصطفي ، ٢٠١٥)

- دراسة رضا عبد الله علي(٢٠١٦): وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين أنماط التفكير غير الوظيفي والاتجاه نحو قبول الآخر لدي عينة من الأحداث الجانحين وأقرانهم العاديين ومعرفة هل توجد فروق بين الأحداث الجانحين وأقرانهم العاديين في أنماط التفكير غير الوظيفي والاتجاه نحو قبول الآخر، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط دال إحصائيا عند مستوي (٠.٠٥) بين الدرجة الكلية للاتجاه نحو قبول الآخر والنمط الأول من التفكير غير الوظيفي، كذلك أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين الجانحين وأقرانهم العاديين في بعض بنود مقياس الاتجاه نحو قبول الآخر (محمد ، ٢٠١٦) .

- دراسة يوهي امورا **2017** (***Yuhei Uemura*** م): اهتمت بدراسة العلاقة بين قبول الذات وقبول الاخرين في مرحله المراهقة المتأخرة ، وأشارت النتائج إلى أن المراهقين الذين لديهم قبول لذاتهم مرتفع، وقبولهم للآخرين منخفض يميلون إلى تحقيق مستوى أعلى من تحقيق الذات وتكيف اجتماعي اقل، بينما من سجلوا انخفاضًا في قبول الذات و قبولاً للآخرين كان لديهم القدرة على التكيف الاجتماعي ومستوى أقل من تحقيق الذات، بينما المراهقين الذين لديهم قبول الذات والاخرين مرتفع كان لديهم قدرة أكثر علي النضج والتكيف الاجتماعي مع المراهقين الاخرين (***Uemura*** ، **2017**) .

- دراسة خالد عبد اللطيف محمد ٢٠١٧: واهتمت بالكشف عن أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على قيم التسامح وقبول الآخر لدي طلاب كليه التربية من وجهه نظرهم ،وأشارت

نتائج الدراسة إلى تفشي ظاهره إدمان مواقع التواصل الاجتماعي بين طلاب الجامعة؛ حيث وصلت النسبة إلى (٩٠%) بين طلاب كليه التربية ووجود آثار سلبيه بدرجه(مرتفعة – ومتوسطة) لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي على قيم التسامح وقبول الآخر لدى الطلاب مجموعه الدراسة من وجهه نظرهم(محمد ، ٢٠١٧) .

- دراسة عبد الرازق شاكر مراث (٢٠١٩): حيث استهدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين القيم التربوية بالتوجه نحو التطرف لطلبة كلية التربية جامعة حلوان، والتعرف على مفهوم بعض القيم الإيجابية في المجتمع المصري، والتي من أهمها قبول الآخر والتعايش معه، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقه ارتباطية عكسية ودالة إحصائيا بين القيم التربوية والاتجاه نحو التطرف؛ أي انه كلما تمتع طلاب كليه التربية جامعة حلوان بالقيم التربوية كالانتماء والتسامح وقبول الآخر كلما انخفض توجههم نحو التطرف بأشكاله المختلفة الديني والاخلاقي والفكري والاجتماعي والسياسي (مراث ، ٢٠١٩) .

ومما لا شك فيه أن الظروف المحلية والقومية والعالمية التي يعيش فيها أو يتأثر بها فئة الشباب الآن تختلف اختلافًا جوهريًا في النوع والكم عن تلك التي عاشت فيها أو تأثرت بها فئات سابقة ، ولعل أبرز التحديات حاليًا التوجه نحو التطرف، وهو من المشكلات الخطيرة التي بدأت تفرض نفسها بقوه على الساحة المصرية ، وتنتشر بين قطاعات عريضة من المجتمع خاصة فئات الشباب؛ لتهدد أمن وسلامة الوطن ككل بصوره تدعو إلى ضرورة الاهتمام بها والتعرف على أسبابها، واتجاه الأفراد نحوها، فقد أحدث تزايد المعرفة وتطبيقاتها في حياه البشرية الكثير من التغيرات الاجتماعية، وهذا بدوره يجعل عملة تنظيم المعرفة التي يمكن أن تتاح للأجيال القادمة، وما يصاحبها من قيم شرطًا أساسياً لمواجهة التحديات التي يفرضها العصر القادم، حيث يفترض على كل مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية العمل علي تنمية ثقافه تقبل الآخر والتعايش معه، باعتبارهما أحد أهم المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في إعداد الجيل القادر على التكيف مع متطلبات المجتمع.

وترجع أهميه مرحله الشباب وما تمثله من ضغوط توجه مسارهم نحو الإنحراف والجريمة والتعصب من تأثيرات سلبية على المجتمع المصري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التغير القيمي المتسارع وانهيار البناء القيمي في ضوء ما تشهده المجتمعات من انتشار العولمة، وتفشي الارهاب، وانقياد الشباب تحت سيطرة الغير ضد مصالح الأوطان، وعدم القدرة على مواجهه الضغوط التي يمارسها الغير عليهم ونتيجة لعدم قدره الشباب في مواجهة الأزمات فيصبحوا أكثر عرضه لتبني

الافكار السلبية التي تؤدي إلى تشوه البناء المعرفي لديهم حول بعض الموضوعات التي تؤرقهم في السياسة والدين (مختار ، ٢٠١٧ م) .

وبناء علي ذلك فقد اصبح لزامًا علي كافة مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وضع خطط تربوية تطبق بالفعل لتنمية ثقافه قبول الآخر والتعايش معه، وخاصة علي مرحله الشباب، لأن هناك قصورًا واضحًا على كافه المناهج الدراسية ساعد العنف أن يتجه في مساره بوضوح الي السيطرة على الآخر والهيمنة على مقدرات وجوده، وهذا يشكل موقفًا مكروهًا ومرفوضًا من قبل الجماعات المهيمنة، فتهميش الآخر أمر صادم، ويمثل عمليه اغتصاب لقيمة إنسانية ضرورية؛ لتوازن المجتمعات الديمقراطية القائمة على مبدأ المواطنة.

ويؤكد المجتمع الدولي وما به من تجارب وخبرات تنموية على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تتحقق إلا بتكامل الخدمات الحكومية مع الخدمات الأهلية، وأنه ينبغي إيجاد التوازن بين القوي الحكومية والاقتصادية، والمجتمع المدني الممثل في الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية ، كما أكد مؤتمر كوبنهاجن الذي عقد عام ١٩٩٥م، على أن مشكلات الإنسان المعاصر قد تجاوزت آثار الحكومات؛ لكي تصل الى نوع من الشراكة بين الجهود الرسمية والشعبية، وهذا يشير إلى أهميه تفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية؛ من اجل تنميه ثقافة قبول الآخر(تقرير المجالس القومية ، ١٩٩٩ م) .

وتعتبر الشراكة أكثر اتساعًا من المشاركة؛ لأن فيها يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولًا لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أنها تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والافكار وتقاسم المعارف و تعزيز الثقة، وقد تصل إلى إدماج أنشطة ما وتكاملها؛ من اجل ايجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشروط التي تستنفر جهود كافه التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع في دعم القضايا المطروحة ومن بين التنظيمات الاجتماعية المهمة التي يمكن تفعيل الشراكة مع الجمعيات الأهلية؛ نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية لديها القدرة والدافعية لممارسة العمل التطوعي (محروس ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٨) .

وتمثل الشراكة بهذا المعنى السابق آلية مهمه للاستفادة مما لدي المواطنين من مهارات وامكانات ورؤى، وتقليل الاعتماد على الدولة ، وفتح المجال أمام ظهور مؤسسات أخرى، كجهات للشراكة مع الدولة ومؤسساتها الحكومية نحو العمل الجماعي، بالإضافة إلى التأكيد على قانون

الشراكة المجتمعية وتفعيل أدوارها في إدارة تمويل المؤسسات أصبح نهجًا مجتمعيًا من أجل تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة التي يصعب تحقيقها اعتمادًا على الجهود الحكومية بمفردها (محمد وآخرون ٢٠٠٦ م ، ص ٧٩) .

ولقد شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة تطورات ملحوظة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تنامي على أثرها الدور الذي تؤديه الجمعيات الأهلية في خدمة و تنميه المجتمعات المحلية لملء الفراغ التي الذي تركته الدولة لأسباب اقتصادية وديموجرافية؛ لذلك تزايد الاهتمام في كثير من دول العالم في السنوات الأخيرة بالمنظمات الأهلية ، ولا يرجع هذا الاهتمام المتزايد إلى ما تؤديه هذه المنظمات من الخدمات أو تجميع للمصالح وتحقيق الاهداف المشتركة لأعضائها فقط ؛ بل يعود أيضا بشكل أساسي إلى الدور المتوقع أن تقوم به نتيجة لبعض التطورات في المجتمع إنساني المعاصر، وبصفة خاصه دورها المأمول في توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي تعميق الطابع الديمقراطي للمجتمع المعاصر(شكر ، ٢٠٠٥ م ، ص ١٥) .

وتعتبر الشراكة المجتمعية من الموضوعات المهمة التي تم طرحها في السنوات الأخيرة من قبل بعض الباحثين وخاصة في الدول الأجنبية، كاتجاه عالمي معاصر تؤكد عليه الدراسات الحديثة، ولا خيار للحكومات عن الأخذ به؛ وذلك استجابة للتحولات العالمية المتسارعة والتغيرات المجتمعية المتلاحقة، وأصبحت الشراكة مطلبًا استراتيجيًا، وضرورة ملحة تهدف الى المزاوجة بين الموارد الحكومية وغيرها من الموارد المجتمعية، وشهدت الفترات الماضية نماذج عديده لتفعيل الشراكات بين المؤسسات الحكومية والأهلية، فقد بذلت الحكومة المصرية جهودًا متزايدة لتكون داعمه للتنمية من خلال عقد مبادرات الشراكة المجتمعية مع المؤسسات الأهلية وقامت بالتعامل بشكل مناسب مع المسؤولين في الجمعيات الأهلية وتقديم برامج جديده للمساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي.

كما أن الشراكة المجتمعية ذات أهمية في أي دولة وتساعد علي إيجاد علاقة بين المؤسسات بعضها البعض فلابد من تقوية هذه الشراكة مما يساعد الأفراد علي الاندماج في المجتمع والابتعاد عن العزلة الاجتماعية، وهذا ما أوصت به دراسة(***European Union 2010***)

وهدفت أيضا دراسة (***Wayne Charles 2004***) للتعرف علي تطور الشراكة المجتمعية، كأداة رئيسية للتنمية في دولتين ذات اقتصاديات سياسية متنوعة .

كما هدفت دراسة (الأحمد ٢٠١٥) إلي الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وتوصلت إلي عدة نتائج من أهمها اعتماد العديد من دول العالم علي الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات،حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل علي تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

كما كشفت دراسة (زايد ٢٠١٧) عن تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء خبرات بعض الدول حيث أكدت علي ضرورة العمل علي توفير بيئة تشريعية وقانونية وسياسية جيدة لبناء جسور ثقة بين قطاعات الشراكة (قطاع الحكومي – مؤسسات المجتمع المدني– القطاع الخاص .

ومن ثم فإننا بحاجة إلى رؤية أكثر تجمعًا وجدية من أجل تحقيق عدد من عناصر النجاح، ومقاومة التعصب والتطرف بكافة أشكاله، ومن هنا ينبغي أن نمتلك الوسائل المناسبة من أجل هذه الغاية، وذلك بدعم البرامج والمشروعات التي تهيئ لنشر ثقافه قبول الآخر والتعايش السلمي بين كافه افراد المجتمع، ودعم الجهود الأهلية والتعاون المشترك بينها في سبيل تحقيق الهدف، وهذا ما أكدت عليه دراسة (***Jaehong Park 2018***) أن هناك علاقة قوية بين الشراكة المجتمعية وإيجاد قيم التعاون، أي أنه كلما زاد التعاون بين المؤسسات بعضها البعض زادت قوتها مما يؤدي إلي تحقيق التنمية المستدامة .

كما أثبتت دراسة (سليمان ٢٠١٩) أن آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لها دور أساسي في التخفيف من العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع.

ونالت الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية اهتمامًا كبيرًا في الفترة الأخيرة، باعتبارها إحدى الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة المصرية لحل مشكلات المجتمع، وتلبيه احتياجاته ومعالجة قضايا اجتماعية متنوعة، والعمل علي الاستفادة مما لدي الجمعيات الأهلية من رؤي وخبرات وامكانيات بشرية ومادية تؤهلها لإدارة وتمويل المشروعات المختلفة من اجل تحقيق التنمية الشاملة.

ومن بين هذه المشروعات التي تم تنفيذها بالشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية مشروع "معًا لتنمية مصر"، والذي يمثل تعاون وطني مشترك بين مؤسسة مصر الخير وبعض المؤسسات الرسمية بالدولة (الكنائس – المساجد– المدارس– وزارة الشباب والرياضة) ، حيث يهدف المشروع إلي إقامة علاقات وصداقات قوية وحقيقية بين الشباب، وتنمية قدراتهم ورفع الوعي الثقافي والحضاري

لديهم ، بالإضافة إلي اشتراك المتدربين معًا في تنفيذ مبادرات عملية تعود بالنفع علي مجتمعاتهم المحلية ، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الشباب وعدد من الكوادر المجتمعية على مهارات التواصل الفعال، وحل المشكلات وقبول الآخر .

حيث تعمل مؤسسة مصر الخير من خلال قطاع مناحي الحياة على ترسيخ مفهوم الوطنية وأهمية تقبل الآخر، ويرجع تعاوننا مع عدد من مؤسسات الدولة ؛ لنشر مفهوم المحبة والسلام بين شباب المستقبل، نحن نؤمن بأن الخير يتنشر أسرع وأقوى من الشر، وهنا يأتي دورنا في توعية الشباب ومساعدتهم على اخراج إمكانياتهم بما يعود بالنفع على وطننا."

وتجدر الإشارة إلي أنه تم تنفيذ المشروع في عدد من الأماكن منها: بعض مدن القناة وبعض ضواحي القاهرة ، وأيضًا (٤) قري بمحافظة المنيا هي (نزلة الفلاحين – طحا الأعمدة – بني احمد – أبوقرقاص البلد).

هذا وقد تم تنفيذ عدد من الأنشطة المتنوعة والمبادرات التابعة لالمشروع ومنها :-

- عقد العديد من الندوات الهادفة لغرس روح المواطنة والانتماء والتسامح وقبول الآخر .
- إقامة ورش العمل المختلفة لبناء قدرات الشباب وتشجيعهم علي المسئولية الوطنيى تجاه مجتمعاتهم المحلية والمشاركة الفعالة بروح العمل الجماعي .
- إقامة المعسكرات التطوعية الهادفة للحفاظ علي البيئة والمتمثلة في أعمال الدهانات والتشجير بالقري المختارة بالمشروع .
- التعاون مع وزارة الصحة لتنظيم العديد من التدريبات الخاصة بتعليم الشباب مباديء الإسعافات الأولية .
- التعاون مع وزارة الشباب والرياضة في إقامة العديد من التدريبات الخاصة بالتنمية البشرية وتغيير الفكر والاتجاهات السلوكية .
- إقامة مبادرة المكتبة المتنقلة ليصل الكتاب للطفل المحروم بالقري الفقيرة وتشجيع الأطفال علي حب القراءة وإستخدام الوسائل المختلفة لغرس قيم قبول الآخر كمسرح العرائس وغيرها من الوسائل .
- تنفيذ العديد من المبادرات لرعاية الأطفال المهمشين بالملاجيء ودور الإيواء وإكتشاف مواهبهم وقدراتهم والعمل علي إكسابهم المهارات النافعة التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع ليكونوا مواطنين صالحين .

- تنظيم حملات التبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم والجهات المعنية .

وفي ضوء ما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس مؤداه:

ما الواقع الفعلي للشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر؟

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

١- طبيعة الظروف التي يمر بها المجتمع المصري في الوقت الحالي، وما تشهده من تحولات في جميع المجالات تقتضي ضرورة الحفاظ على النسيج الوطني له، واستثمار ذلك لصالح المجتمع.

٢- الآثار الخطيرة المترتبة على رفض الآخر والتعصب الأعمى والعنف والتطرف، والتي تؤثر على جهود الدولة في الخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعيق الجهود المبذولة؛ لتحقيق عمليه التنمية داخل المجتمع.

٣- التأكيد على أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية، في دراسة مشكلات المجتمع، ومنها ثقافه قبول الآخر ودورها في تنميته بما لديها من وسائل وأدوات مهنية تصلح للتعامل مع تلك المشكلات.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحديد الواقع الفعلي للشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر.
- تحديد الصعوبات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنميه ثقافة قبول الاخر.
- التوصل إلي نموذج مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

١. ما الواقع الفعلي للشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر؟
٢. ما الصعوبات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية والأهلية في تنميه ثقافة قبول الآخر؟
٣. ما النموذج المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع، لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة:

(أ) مفهوم الشراكة المجتمعية:

تعتبر الشراكة بين القطاع العام ،وكل من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية نموذجًا حديثًا في تقديم الخدمات العامة، وقد يتفاوت استخدام هذا النمط من دولة لأخرى ومن قطاع لأخر، وعلى الرغم من وجود أشكال عديدة لعقود الشراكة، إلا أنها في النهاية تمثل عقدًا قانونيًا ينظم العلاقة بين الشركاء بهدف تحقيق غايات معينة تهم طرفي الشراكة.

والشراكة بمعنى: اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر وجمعها شرائك فى البيع والميراث (ابادي ،٢٠٠٥ ، ص ٣٠٨) .

وفي قاموس السياسة الاجتماعية تعرف الشراكة بأنها: أداه أو آلية لتخطيط وتنميه المشروعات الأساسية والبرامج والأنشطة، عن طريق إبرام اتفاق رسمي بين عدد من الوكالات والمنظمات؛ لإنجاز مجموعه من الأهداف المحددة (petealocock ,2002 ,p175) .

وتعني الشراكة المجتمعية أيضًا تفاعل الكيانات الفاعلة والمكونة لأي مجتمع؛ لتحقيق التوازن في تحمل المسؤوليات تجاه تنمية هذا المجتمع تنمية شاملة ومستدامة (جودة ، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٩) .

وتجدر الإشارة الى أن هناك خلط بين مفهوم الشراكة والمشاركة، حيث يعتبرهما البعض مصطلحين مترادفين في حين يميز الآخرون بينهما باعتبار أحدهما أكثر اتساعًا وشمولًا، وتعني الشراكة على أنها عمل عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، أي: بمعنى تضافر الجهود بين القطاعات الحكومية والأهلية، والخاصة الخيرية على المستوى المحلى أو الوطني في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فاعل للوصول إلى اتفاق من خلال التنسيق في إعداد وتنفيذ متابعة المشروعات، والبرامج والأنشطة (محروس ، ٢٠٠٥ م ، ص ٣٧) .

هذا وتقوم علاقه الشراكة الناجحة على أسس محدده منها(شكر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٦) .

- ❖ أن تكون قائمة على الثقة والاحترام المتبادل بين أطراف الشراكة.
- ❖ استقلاليه الأطراف عن بعضها وتوافر القناعة الكاملة بأن الشراكة حق كل الأطراف، وليست منحة أو هبة من طرف لآخر.
- ❖ وجود أرضية مشتركة ومناطق التماس بين الأطراف، وقبولهم عن قناعة فكرة الشراكة والتفاعل والتكامل.

وتشير الدراسة الحالية على التعريف الإجرائي التالي: الشراكة المجتمعية في تنمية ثقافة قبول الآخر هي: أن تتضافر جهود المؤسسات الحكومية (الكنيسة الأسقفية باعتبارها المؤسسة الدينية الرسمية الشريكة في المشروع) ، والمؤسسات الأهلية (مؤسسة مصر الخير، والجمعيات القاعدية الشريكة) بصورة مخططة ومنظمة ورسمية ومستدامة، وفى إطار من الشفافية والمسئولية والثقة المتبادلة من أجل:

- تبادل المعلومات والمعارف المرتبطة بثقافة قبول الآخر.
- التعاون في توفير الخبراء لتطوير الأداء في تحقيق أهداف المشروع.
- التعاون في تنفيذ الأنشطة التي ترسخ التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع.

(ب) مفهوم قبول الآخر:

يقصد بقبول الاخر لغة: أن كلمة قبول مأخوذة من الفعل (قبل)، وهو الأخذ والرضا ومحبة الشيء والميل إليه، قبل الشيء قبولًا وتقبله كلاهما أخذه [٢٧] ، والله عز وجل يقبل الاعمال من عباده وعنهم يتقبلها و في محكم التنزيل (أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا) "سوره الأحقاف الآية: ١٦".

كما يعرف تقبل الآخر بأنه: اتجاه الفرد نحو الغيرية ونحو عدم اصدار الاحكام ونحو عدم التهديد والسعي الدائم إلى الاعتبار الإيجابي غير المشروط للآخر، وذلك كله بصرف النظر عن الظروف المحيطة (Michael 2013) .

ويعرف محمود حسين قبول الآخر بأنه: ما يبذله الفرد من تفهم وجهات نظر الاخرين وآرائهم واحترامه لها، حتى لو خالفت آراءه ، وسعيه للتعرف على آرائهم وخبراتهم بغرض الاستفادة منها، وتقبله للنقد البناء الموجه اليه بصدر رحب دون تعصب لآرائه (أحمد ،٢٠٠٥ م) .

ويعرف محمد الجوهري قيمه قبول الآخر بانها: الاعتراف بحق الثقافات والحضارات الاخرى في الوجود وحظها في الدفاع عن نفسها في مواجهه الثقافات والحضارات الأخرى (الجوهري ، ٢٠٠٥ م ، ص ٦٧) .

والآخر هو: كل الأشخاص المختلفين أفرادًا أو جماعات عن الأنا والذات المحددة سواء حسب العمر أو اللون أو اللغة أو الدين أو العرق أو الثقافة أو الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، أو أي مركب من أي عدد منها، وقبول الآخر يعني إقرار أحقية هؤلاء المختلفين عن الأنا في ممارسه حقوقهم بكل حريه.

هذا وتوجد بعض الأهداف المرجو تحقيقها من تنميه قيم و ثقافه قبول الآخر منها (الكيلاني ، ٢٠١٠ م ، ص ٢٤٣) .

- زياده الوعي والمعرفة بأصول قبول الآخر وأهميتها في إثارة المشاعر بضرورة الاتفاق والتوافق حول القضايا الخلافية الداخلية، والعمل على إضعاف عوامل البغض والتعصب ،والاتجاه نحو الاحساس بضرورة لم الشمل والوحدة.
- تهيئه وتفعيل أفكار ورؤي النخب الثقافية للاعتراف بالواقع لكي نتعامل مع القضايا الخلافية بأسلوب يتسم بالمرونة والترويج لتنمية الشعور باحترام الآخر والاعتراف به وبحقه في ممارسه افكاره وعقائده بالطريقة التي يؤمن بها، ويعتقد بها في معتقداته الدينية والفكرية.
- التأكيد على أن ثقافه الإقصاء والتهميش، واستخدام العنف ضد الآخر لن تصل إلى حلول مع الاطراف موضوع الحوار، ولن تصل إلى بر الأمان، وهذا لا يكون إلا من خلال الحوار العقلاني الحر المقبول موضوعيًا وعقليًا.
- ضرورة السعي لتفعيل دور قيم الحوار مع الآخر وطريقه، عن طريق وسائل الإعلام؛ لتجسيد الحوار والتسامح بتعزيز اللقاءات الصادقة حسنة النية للجميع للخروج بالجميع سعداء دون خساره لأي طرف من أطراف الحوار.

اويقصد بثقافة قبول الآخر في الدراسة الحالية:

- مساعدة الشباب علي تغيير السلوكيات السلبية المرتبطة بثقافة قبول الآخر.

- إكساب الشباب كيفية التعبير عن آرائهم دون الإساءة للآخرين.

- تحفيز الشباب علي المشاركة في خدمه المجتمع المحلي دون التحيز لفئة معينة.

- إكساب الشباب مهارات التواصل الفعال.

- إكساب الشباب القدرة علي تقبل نقد الأخرين.

- حث الشباب علي تجنب تصنيف الآخرين عند التعامل معهم.

- إشراك الشباب في تنفيذ الأنشطة التي ترسخ التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع.

سادسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **نوع الدراسة**: تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة، وتعتمد علي جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، وتصل عن طريق ذلك إلي تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.

٢- **المنهج المستخدم**: ارتباطًا بنوع الدراسة والأهداف التي تسعي لتحقيقها فإن المنهج المستخدم هو منهج دراسة الحالة ، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة للشباب المشاركين في مشروع معًا لتنمية مصر بمحافظة المنيا بقرية أبوقرقاص البلد بمركز أبوقرقاص ، ويرجع إختيار الباحث لهذه القرية لعدة مبررات هي :

- طبيعة التركيب السكاني لهذه القرية حيث يتواجد بها مزيج من الأقباط والمسلمين .
- شهدت القرية منذ فترة بعض الأحداث الطائفية التي سببت حالة من الاحتقان بين المواطنين .
- يتواجد بالقرية عدد من الجمعيات الأهلية التي تعمل علي تفعيل أواصر التعاون بين الأقباط والمسلمين .

٣- **أدوات الدراسة**: **اعتمد الباحث في دراسته علي أداتين وهما :**

أ- **دليل مقابلة شبه مقننة :** مع عدد من المسئولين عن المشروع والممثلين للمؤسسات المشاركة بالمشروع سواء كانت مؤسسات حكومية أو أهلية ، وقد استخدم الباحث هذه الأداة بغرض التعرف علي واقع الشراكة المؤسسية في تنمية ثقافة قبول الآخر ، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف المشروع وذلك من وجهة نظر المسئولين .

ب-استمارة استبيان : للتعرف علي أهم الأنشطة والممارسات والمبادرات التي يقدمها مشروع معا لتنمية مصر بهدف تنمية ثقافة قبول الآخر لدي الشباب المشاركين .

هذا وقد تم إتباع الخطوات التالية في بناء استمارة الاستبيان:

أ- تحديد البيانات المطلوب جمعها وهي: تحديد الواقع الفعلي للشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية، في تنمية ثقافة قبول الآخر.

ب- تم وضع تصور مبدئي لاستمارة الاستبيان وعرضها علي عدد من أعضاء هيئة التدريس بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع – كلية التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة ، وقسم الخدمة الاجتماعية بكلية البنات الإسلامية بأسيوط.

ج- إجراء التعديلات اللازمة علي الاستمارة ووضعها في شكلها النهائي.

د- التأكد من ثبات الاستمارة: تم التأكد من ثبات الاستبيان من خلال معامل القدرة على الاسترجاع حيث قام الباحث بما يلي:

طبق الباحث على عينة قوامها (١٠) وبعد مرور خمسة عشر يومًا تم إعادة التطبيق على نفس العينة، وتم حساب ثبات الاستبيان من خلال معامل القدرة على الاسترجاع ومعادلته

$$\text{معامل القدرة على الاسترجاع} = ١ - \frac{\text{عدد الاخطاء}}{\text{عدد الاسئلة} \times \text{عدد المبحوثين}}$$

حيث بلغ معامل الثبات للاستبيان وفق هذه المعادلة(٠.٨٥)، وهذا يعني أن الاستبيان على درجة عالية من الثبات وعلى هذا يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان لنتائجه.

وقد تضمنت استمارة الاستبيان المحاور التالية:

- البيانات الأولية
- الواقع الفعلي للشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر.
- الصعوبات التي تواجه الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية، في تنمية ثقافة قبول الآخر.
- المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية، في تنمية ثقافة قبول الآخر.

٤- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني**: تم تطبيق الدراسة علي الجمعية القاعدية الشريكة بالقرية التي تم تنفيذ المشروع فيها، وهي: قرية أبوقرقاص البلد (جمعية نور الإسلام)

ب- **المجال البشري**: حصر شامل للشباب المشاركين في المشروع بقرية أبوقرقاص البلد وقد بلغ عددهم (٢٤) شاب وفتاة.

ج – **المجال الزمني**: وهي الفترة التي استغرقها جمع البيانات في الفترة من ١ سبتمبر ٢٠٢١ م إلي ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١ م

سابعا: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أولا : تحليل وتفسير نتائج دليل المقابلات شبه المقننة للمسئولين

من خلال المقابلات شبه المقننة التي قام بها الباحث مع مجموعة من مسؤولي الجهات الشريكة في المشروع توصل الباحث لعدة نتائج منها :

- **أظهرت نتائج المقابلات قيام الجهات الشريكة بمجموعة من الأنشطة والممارسات لتنمية ثقافة قبول الآخر ومن أهمها يلي :**
- تحفيز الشباب علي المشاركة في خدمه المجتمع المحلي دون التحيز لفئة معينة .
- المساهمة في بناء قدرات الشباب لإحداث تغييرات إيجابية داخل المجتمع المحلي .
- مساعدة الشباب علي تغيير السلوكيات السلبية المرتبطة بثقافة قبول الآخر .
- تنفيذ الأنشطة التي ترسخ التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع.
- إقامة المعسكرات التطوعية الهادفة للحفاظ علي البيئة والمتمثلة في أعمال الدهانات والتشجير بالقري المختارة بالمشروع .
- **أظهرت نتائج المقابلات وجود مجموعة من الصعوبات التي تواجه الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر ومنها .**
- قلة الموارد المالية االتي تخصصها المؤسسات الشريكة لتنفيذ الأنشطة .
- ضعف انتشار ثقافة الشراكة المجتمعية بين الجهات الشريكة .
- وجود بعض الصعوبات الإدارية المرتبطة باللوائح والتشريعات التي تحكم عمل الجهات الشريكة .
- قله اقتناع المسئولين بالمنفعة التي تعود على تماسك المجتمع من الشراكة .

ثانيا : تحليل وتفسير نتائج الدراسة المرتبطة باستمارة الاستبيان

أ – النتائج المرتبطة بخصائص عينة الدراسة (ن= ٢٤)

الخصائص	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
النوع	**أ- ذكر**	١٢	٥٠ %
	ب – أنثي	١٢	٥٠%
السن	**أ- من ١٨ الي اقل من ٢٤**	١٨	٧٥%
	ب- من ٢٤ الي اقل من ٣٠	٦	٢٥%
الديانة	**أ- مسلم**	١٢	٥٠ %
	ب- مسيحي	١٢	٥٠%
المؤهل العلمي	**أ- متوسط**	٣	١٢.٥%
	ب- فوق متوسط	٣	١٢.٥%
	ج- عال	١٨	٧٥%
عدد سنوات التطوع	**أ- اقل من ٣ سنوات**	١٢	٥٠%
	ب- من ٣ الي ٥ سنوات	٩	٣٧.٥%
	ج- اكثر من ٥ سنوات	٣	١٢.٥%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المشاركين في المشروع مساوية لنسبة الإناث بواقع (٥٠%) لكل نوع، ويرجع ذلك إلي طبيعة المشروع الذي يهدف إلي تنمية ثقافة قبول الآخر بغض النظر عن نوعه أو دينه أو لونه، والعمل على تصحيح المفاهيم والأفكار الخاطئة لدى الشباب والتوعية بأصول المواطنة، والسلام الاجتماعي ، كما يشير الجدول إلي أن نسبة الشباب المشاركين في المشروع في الفئة من (١٨ الي اقل من: ٢٤) جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٧٥%) ، في حين جاءت الفئة العمرية من (٢٤ الي اقل من: ٣٠) في الترتيب الثاني بنسبة (٢٥%).

كما يتضح من الجدول أن نسبة الشباب الجامعي المشارك في المشروع جاءت في المرتبة الأولي بنسبة (٧٥%) ، في حين نسبة أن الشباب الملتحق بالمؤهل المتوسط، أو فوق المتوسط جاءت في المرتبة الثانية بنسبة متساوية، وهي (١٢.٥%) ، ويشير الجدول أيضًا إلي أن عدد سنوات التطوع والمشاركة في المشروعات المختلفة بالنسبة للشباب جاء في الترتيب الأول فئة (أقل من ٣ سنوات) بنسبة (٥٠%)، وفي الترتيب الثاني الفئة من (٣ الي ٥ سنوات) بنسبة (٣٧.٥%) ، وفي الترتيب الثالث الفئة (أكثر من ٥ سنوات) بنسبة (١٢.٥%).

ب- النتائج الخاصة بالواقع الفعلي للشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر (ن = ٢٤)

م	العبـــــــــــــــــــارة	درجة التحقق						مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المئوية	ترتيب العبارة للمكون
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ن	%	ن	%	ن	%				
١	مساعدة الشباب علي تغيير السلوكيات السلبية المرتبطة بثقافة قبول الآخر.	١٩	٧٩.٢	٤	١٦.٧	١	٤.٢	٦٦	٢.٧٥	٩١.٦٦	٤
٢	إكساب الشباب كيفية التعبير عن رأيهم دون الاساءة للآخرين.	١٩	٧٩.٢	٥	٢٠.٨	–	–	٦٧	٢.٧٩	٩٣.٠٥	٣
٣	توفير جو اجتماعي مناسب يسمح بالتفاعل الايجابي بين الشباب.	١٢	٥٠	٩	٣٧.٥	٣	١٢.٥	٥٧	٢.٣٧	٧٩.١٦	٧
٤	تحفيز الشباب للمشاركة في خدمة المجتمع المحلي دون التحيز لفئة معينة.	١١	٤٥.٨	١١	٤٥.٨	٢	٨.٣	٥٧	٢.٣٧	٧٩.١٦	٧م
٥	إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في القرارات الجماعية.	٣	١٢.٥	١٦	٦٦.٧	٥	٢٠.٨	٤٦	١.٩١	٦٣.٨٨	١٠
٦	تبادل المعلومات والمعارف المرتبطة بثقافة قبول الآخر.	٨	٣٣.٣	١٣	٥٤.٢	٣	١٢.٥	٥٣	٢.٢٠	٧٣.٦١	٩
٧	توفير الخبراء لتطوير الأداء في تحقيق أهداف المشروع	٩	٣٧.٥	١١	٤٥.٨	٤	١٦.٧	٥٣	٢.٢٠	٧٣.٦١	٩م
٨	تنظيم البرامج التي تساهم في احترام حق الآخر في ممارسة الشعائر الدينية	٢٣	٩٥.٨	١	٤.٢	–	–	٧١	٢.٩٥	٩٨.٦١	١
٩	المساهمة في بناء قدرات الشباب لإحداث تغييرات إيجابية داخل المجتمع المحلي.	١٢	٥٠	١٢	٥٠	–	–	٦٠	٢.٥	٨٣.٣٣	٦
١٠	إكساب الشباب مهارات التواصل الفعال.	٩	٣٧.٥	١٥	٦٢.٥	–	–	٥٧	٢.٣٧	٧٩.١٦	٧م
١١	تدريب الشباب علي تقبل نقد الأخرين.	١٣	٥٤.٢	٦	٢٥	٥	٢٠.٨	٥٦	٢.٣٣	٧٧.٧٧	٨
١٢	مساعدة الشباب علي تجنب تصنيف الآخرين عند التعامل معهم.	١٤	٥٨.٣	٩	٣٧.٥	١	٤.٢	٦١	٢.٥	٨٤.٧٢	٥
١٣	التعاون في تنفيذ الأنشطة التي ترسخ التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع.	٢٠	٨٣.٣	٤	١٦.٧	–	–	٦٨	٢.٨٣	٩٤.٤٤	٢
	إجمالي عدد الاستجابات (٣١٢)	**٥٥.١٢**		**٣٧.١٨**		**١٢.٥**		**٥٩.٣٨**	**٢.٤٧**	**٨٢.٤٧**	**مرتفعة**

باستقراء نتائج الجدول السابق والذي يوضح الدور الفعلي للشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية، في تنمية ثقافة قبول الآخر، يتضح لنا أن الجهات الشريكة تؤكد على احترام حق الآخر في

ممارسة الشعائر الدينية؛ حيث جاءت هذه العبارة في الترتيب الأول بنسبة مئوية بلغت (٩٨.٦١%)، ومتوسط وزن مرجح (٢.٩٥)، وهي نسبة مرتفعة جدًا، وهذا يتفق مع دراسة علاء رفاعي (٢٠١١) والتي أكدت علي ضرورة وجود حوار مجتمعي للتخفيف من حده المشكلات المجتمعية المرتبطة بالتعصب الديني ، في حين جاءت العبارة (تتعاون الجهات الشريكة في تنفيذ الأنشطة التي ترسخ التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع) في الترتيب الثاني مئوية بلغت (٩٤.٤٤%)، ومتوسط وزن مرجح (٢.٨٣)، وهي نسبة مرتفعة أيضًا، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة مصطفي محمود (٢٠١٥) والتي كشفت عن عن دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في نشر ثقافه التسامح لطلاب المرحلة الجامعية، وذلك من خلال دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنميه التعايش السلمي للشباب الجامعي، وأيضا دورها في تنميه ثقافه قبول الآخر لدي الشباب الجامعي،بينما في الترتيب الثالث جاءت العبارة (تتعاون الجهات الشريكة لإكساب الشباب كيفية التعبير عن رأيهم دون الاساءة للآخرين) بنسبة مئوية بلغت (٩٣.٠٥%) ومتوسط وزن مرجح (٢.٧٩).

كما يشير الجدول السابق أيضًا إلي أن الجهات الشريكة لا تتيح للشباب فرصة المشاركة في القرارات الجماعية ، حيث أحتلت هذه العبارة الترتيب الأخير في المحور بنسبة مئوية بلغت (٦٣.٨٨%) ومتوسط وزن مرجح (١.٩١) وهي نسبة متوسطة، كما يتضح من الجدول أن الجهات الشريكة لا تحرص علي تبادل المعارف والمعلومات المرتبطة بثقافة قبول الآخر بصورة كبيرة فيما بينها؛ حيث حصلت العبارة علي الترتيب قبل الأخير في المحور بنسبة مئوية بلغت (٧٣.٦١%)، ومتوسط وزن مرجح (٧٣.٦١) .

ج- النتائج الخاصة بالصعوبات التي تواجه الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر.(ن = ٢٤)

م	العبـــــــــــــــــارة	درجة التحقق						مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المئوية	ترتيب العبارة للمكون
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ن	%	ن	%	ن	%				
١	ضعف قنوات الاتصال المفتوحة بين الجهات الشريكة.	١٢	٥٠	٨	٣٣.٣	٤	١٦.٧	٥٦	٢.٣٣	٧٧.٧٧	٧
٢	قلة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الأنشطة	٢١	٨٧.٥	٣	١٢.٥	–	–	٦٩	٢.٨٧	٩٥.٨٣	١
٣	ضعف انتشار ثقافه الشراكة المجتمعية بين الجهات الشريكة.	٥	٢٠.٨	١٢	٥٠	٧	٢٩.٢	٤٦	١.٩١	٦٣.٨٨	١١
٤	قله اقتناع المسئولين بالمنفعة التي تعود على تماسك المجتمع من	٧	٢٩.٢	١١	٤٥.٨	٦	٢٥	٤٩	٢.٠٤	٦٨.٠٥	١٠

	الشراكة.									
٥	وجود عوائق إدارية مرتبطة باللوائح والتشريعات التي تحكم عمل الجهات الشريكة.	٢١	٨٧.٥	٣	١٢.٥	–	–	٦٩	٢.٨٧	٩٥.٨٣	١م
٦	ضعف استفادة الجهات الشريكة من الخبرات الدولية في وضع استراتيجية قومية تعزز ثقافه قبول الآخر.	١٤	٥٨.٣	١٠	٤١.٧	–	–	٦٢	٢.٥٨	٨٦.١١	٥
٧	ضعف إستخدام الآليات الجادة للحوار مع الشباب	١٤	٥٨.٣	٩	٣٧.٥	١	٤.٢	٦١	٢.٥٤	٨٤.٧٢	٦
٨	ضعف المسؤولية الاجتماعية للشباب مما يؤثر على مشاركتهم في البرامج المنفذة	١٠	٤١.٧	١٠	٤١.٧	٤	١٦.٧	٥٤	٢.٢٥	٧٥	٨
٩	قلة الحوافز المعنوية التي تشجع الشباب على الانخراط في البرامج المنفذة.	١٦	٦٦.٧	٨	٣٣.٣	–	–	٦٤	٢.٦٦	٨٨.٨٨	٣
١٠	شيوع ثقافة عدم الاعتراف بالآخر لدي بعض الشباب مما يقلل من جدوى الشراكة	٨	٣٣.٣	١١	٤٥.٨	٥	٢٠.٨	٥١	٢.١٢	٧٠.٨٣	٩
١١	قله الاهتمام بتقويم الأنشطة المنفذة	١٦	٦٦.٧	٧	٢٩.٢	١	٤.٢	٦٣	٢.٦٢	٨٧.٥	٤
١٢	ضعف البرامج التي تساهم في تفجير الطاقات الإبداعية للشباب	١٦	٦٦.٧	٨	٣٣.٣	–	–	٦٤	٢.٦٦	٨٨.٨٨	٣م
١٣	قلة الاستعانة برجال الفكر البارزين في المجتمع لإقامة حوارات مفتوحة مع الشباب .	١٠	٤١.٧	١٢	٥٠	٢	٨.٣	٥٦	٢.٣٣	٧٧.٧٧	٧م
١٤	ضعف استخدام وسائل الاعلام المختلفة في الإعلان عن الأنشطة	١٨	٧٥	٥	٢٠.٨	١	٤.٢	٦٥	٢.٧٠	٩٠.٢٧	٢
إجمالي عدد الاستجابات (٣١٢)		٥٥.٩٥		٣٤.٨١		١٤.٣٦		٥٩.٢١	٢.٤٦	٨٢.٢٣	مرتفعة

يشير الجدول السابق إلي الصعوبات التي تواجه الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية، في تنمية ثقافة قبول الآخر، وقد حصلت العبارة الخاصة بقلة الموارد المالية التي تخصصها الجهات الشريكة لتنفيذ برامج تساهم في تنمية ثقافة قبول الآخر علي الترتيب الأول بنسبة مئوية بلغت (٨٧.٥ %)، ومتوسط وزن مرجح (٢.٨٧) وهي نسبة مرتفعة، كما جاءت العبارة الخاصة بوجود عوائق إدارية مرتبطة باللوائح والتشريعات التي تحكم عمل الجهات الشريكة في الترتيب الأول مكرر بنفس النسب، في حين جاءت العبارة الخاصة بضعف استخدام الجهات الشريكة لوسائل الاعلام المختلفة في تنمية ثقافة قبول الآخر في الترتيب الثاني بنسبة مئوية بلغت (٧٥%)، ومتوسط وزن مرجح (٢.٧٠).

كما يشير الجدول أيضًا إلي أن العبارة الخاصة بضعف انتشار ثقافه الشراكة المجتمعية بين مسؤولي الجهات الشريكة جاءت في الترتيب الأخير بنسبة مئوية بلغت (٢٠.٨%)، ومتوسط وزن مرجح (١.٩١)، وهي نسبة منخفضة، كما جاءت العبارة الخاصة بقلة اقتناع مسؤولي الجهات الشريكة بالمنفعة التي تعود على تماسك المجتمع من الشراكة في الترتيب قبل الأخير بنسبة مئوية بلغت (٢٩.٢%)، ومتوسط وزن مرجح (١.٩١) .

د- النتائج الخاصة بالمقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر (ن= ٢٤)

م	العبـــــــــــــــارة	درجة التحقق						مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المئوية	ترتيب العبارة للمكون
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ن	%	ن	%	ن	%				
١	فتح قنوات اتصال فعالة بين مسئولي الجهات الشريكة	٢١	٨٧.٥	٣	١٢.٥	–	–	٦٩	٢.٨٧	٩٥.٨٣	٣
٢	زيادة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ برامج تساهم في تنمية ثقافة قبول الآخر.	٢٣	٩٥.٨	١	٤.٢	–	–	٧١	٢.٩٥	٩٨.٦١	١
٣	العمل علي نشر ثقافه الشراكة المجتمعية بين مسئولي الجهات الشريكة.	٢١	٨٧.٥	٣	١٢.٥	–	–	٦٩	٢.٨٧	٩٥.٨٣	٣م
٤	اقناع المسئولين بالمنفعة التي تعود على تماسك المجتمع من الشراكة.	١٤	٥٨.٣	١٠	٤١.٧	–	–	٦٢	٢.٥٨	٨٦	٨
٥	التخفيف من العوائق الإدارية المرتبطة باللوائح والتشريعات التي تحكم عمل الجهات الشريكة.	١٩	٧٩.٢	٥	٢٠.٨	–	–	٦٧	٢.٧٩	٩٣.٠٥	٥
٦	تشجيع الجهات الشريكة علي الاستفادة من الخبرات الدولية في وضع استراتيجية قومية تعزز ثقافة قبول الاخر.	١٨	٧٥	٦	٢٥	–	–	٦٦	٢.٧٥	٩١.٦٦	٦
٧	إيجاد آليات جادة للحوار مع الشباب تقوم بتنفيذها الجهات الشريكة.	١٧	٧٠.٨	٧	٢٩.٢	–	–	٦٥	٢.٧٠	٩٠.٢٧	٧
٨	تصميم برامج تنمي المسؤولية الاجتماعية للشباب	١٨	٧٥	٦	٢٥	–	–	٦٦	٢.٧٥	٩١.٦٦	٦م
٩	الاهتمام بالحوافز المعنوية التي تشجع الشباب على الانخراط في برامج الشراكة.	٢٢	٩١.٧	٢	٨.٣	–	–	٧٠	٢.٩١	٩٧.٢٢	٢
١٠	نشر ثقافه الاعتراف بالآخر لدي الشباب مما يعزز من جدوى الشراكة.	١٤	٥٨.٣	١٠	٤١.٧	–	–	٦٢	٢.٥٨	٨٦	٨م
١١	الاهتمام بتقويم الانشطة المنفذة	١٢	٥٠	١٢	٥٠	–	–	٦٠	٢.٥	٨٣.٣	٩
١٢	وضع البرامج التي تساهم في تفجير الطاقات الإبداعية للشباب.	٢٢	٩١.٧	٢	٨.٣	–	–	٧٠	٢.٩١	٩٧.٢٢	٢م
١٣	الإستعانة برجال الفكر البارزين في	٢٠	٨٣.٣	٤	١٦.٧	–	–	٦٨	٢.٨٣	٩٤.٤٤	٤

	المجتمع لإقامة حوارات مفتوحة مع الشباب									
١٤	استخدام وسائل الاعلام المختلفة في الإعلان عن الأنشطة	١٩	٧٩.٢	٥	٢٠.٨	–	–	٦٧	٢.٧٩	٩٣.٠٥	م٥
	إجمالي عدد الاستجابات (٣٣٦)		٧٧.٣٧		٢٢.٦٢		–	٦٦.٥٧	٢.٧٧	٩٢.٤٣	**مرتفعة**

باستقراء نتائج الجدول السابق والذي يوضح المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر، يتبين لنا أن أهم المقترحات تتمثل في زيادة الموارد المالية التي تخصصها الجهات الشريكة لتنفيذ برامج تساهم في تنمية ثقافة قبول الآخر حيث حصلت هذه العبارة علي نسبة مئوية بلغت (٩٥.٨ %) ومتوسط وزن مرجح (٢.٩٥) وهي نسبة قوية، في حين جاء المقترح الخاص بالاهتمام بالحوافز المعنوية التي تشجع الشباب على الانخراط في برامج الشراكة في الترتيب الثاني بنسبة مئوية بلغت (٩١.٧%)، ومتوسط وزن مرجح (٢.٩١).

كما يتبين من الجدول السابق أن المقترح الخاص بالاهتمام بتقويم الانشطة الموجهة للشباب من الجهات الشريكة جاء في الترتيب الأخير من حيث الأهمية، وذلك بنسبة مئوية بلغت (٥٠ %) ، ومتوسط وزن مرجح (٢.٥) ، كما جاء المقترح الخاص باقناع مسؤولي الجهات الشريكة بالمنفعة التي تعود على تماسك المجتمع من الشراكة في الترتيب قبل الأخير بنسبة مئوية بلغت (٥٨.٣%)، ومتوسط وزن مرجح (٢.٥٨).

ثامنًا: النتائج العامة للدراسة

١- النتائج الخاصة بالواقع الفعلي للشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر : أظهرت نتائج الدراسة قيام الجهات الشريكة بمجموعة من الجهود التي تسعي لتنمية ثقافة قبول الآخر ومن أهمها يلي :

- تنظيم البرامج التي تساهم في احترام حق الآخر في ممارسة الشعائر الدينية .
- تنفيذ الأنشطة التي ترسخ التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع.
- إكساب الشباب كيفية التعبير عن رأيهم دون الاساءة للآخرين .
- مساعدة الشباب علي تغيير السلوكيات السلبية المرتبطة بثقافة قبول الآخر .
- مساعدة الشباب علي تجنب تصنيف الآخرين عند التعامل معهم.
- المساهمة في بناء قدرات الشباب لإحداث تغييرات إيجابية داخل المجتمع المحلي .

٢- **النتائج الخاصة بالصعوبات التي تواجه الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر** : أظهرت نتائج الدراسة وجود مجموعة من الصعوبات التي تواجه عملية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر ومن أهمها ما يلي :

- قلة الموارد المالية التي ترصدها المؤسسات الشريكة لتنفيذ برامج تساهم في تنمية ثقافة قبول الآخر .
- ضعف استخدام الجهات الشريكة لوسائل الاعلام المختلفة في الإعلان عن أنشطتها .
- قلة الحوافز المعنوية التي تقدمها الجهات الشريكة لتشجيع الشباب على الانخراط في البرامج المنفذة .
- قلة الاهتمام بتقويم الأنشطة الموجهة للشباب من الجهات الشريكة .
- ضعف استفادة الجهات الشريكة من الخبرات الدولية في وضع استراتيجية قومية تعزز ثقافه قبول الآخر.
- ضعف إستخدام الآليات الجادة للحوار مع الشباب .

٣- **النتائج الخاصة بالمقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر** : أظهرت نتائج الدراسة وجود مجموعة من المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر ومن أهمها ما يلي :

- زيادة الموارد المالية التي ترصدها المؤسسات الشريكة لتنفيذ برامج تساهم في تنمية ثقافة قبول الآخر .
- إستخدام الجهات الشريكة لوسائل الاعلام المختلفة في الإعلان عن أنشطتها .
- تقديم الحوافز المعنوية التي تقدمها الجهات الشريكة لتشجيع الشباب على الانخراط في البرامج المنفذة .
- الإهتمام بتقويم الأنشطة الموجهة للشباب من الجهات الشريكة .
- العمل علي استفادة الجهات الشريكة من الخبرات الدولية في وضع استراتيجية قومية تعزز ثقافة قبول الآخر.
- إستخدام الآليات الجادة للحوار مع الشباب .

تاسعا : النموذج المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر

إن الظروف التي يمر بها المجتمع المصري الآن تختلف اختلافًا جوهريًا عن تلك التي عاش فيها، أو تأثر بها في فترات سابقة، ولعل أبرز التحديات حاليًا التوجه نحو التطرف ورفض الآخر، وهي من المشكلات الخطيرة التي بدأت تفرض نفسها وبقوه على الساحة المصرية، وتنتشر بين قطاعات عريضة من المجتمع خاصة فئات الشباب لتهدد أمن وسلامة الوطن ككل، بصورة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بها والتعرف على أسبابها واتجاه الأفراد نحوها ، وانطلاقا من ذلك، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يحاول الباحث أن يصل جاهدًا لنموذج مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر.

ويتضمن هذا النموذج ما يلى:

أولًا: الأسس التي تم الاعتماد عليها في بناء النموذج المقترح:

١. الإطار النظري للدراسة الحالية، وما تتضمنه من معارف ومعلومات متعلقة ثقافة قبول الآخر، وأهمية الشراكة المجتمعية باعتبارها إحدى الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة لتحقيق التنمية الشاملة.

٢. تحليل نتائج الدراسات السابقة، والتي استعان بها الباحث والاستفادة منها في التعرف على المعارف والمعلومات المرتبطة بثقافة قبول الآخر.

٣. ما توصلت إليه الدراسة الميدانية الحالية من نتائج، والتى أجابت على تساؤلات الدراسة، والتى أوضحت أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تنمية ثقافة قبول الآخر.

ثانيًا: أهداف النموذج المقترح:

١. مساعدة المؤسسات الحكومية والأهلية علي تفعيل عملية الشراكة المجتمعية فيما بينهما؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة.

٢. تنمية وعى الشباب بأهمية مشاركتهم ودعمهم للأنشطة، والممارسات التي تقدمها الجهات الشريكة.

٣. تنمية وعى الشباب بأهم المعارف والمعلومات المرتبطة بثقافة قبول الآخر.

ثالثًا: نسق التعامل في مجال تفعيل الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والأهلية:

١- **نسق محدث التغيير**: المنظم الاجتماعي هو: نسق محدث التغيير، فهو الشخص المهني الذى تولى ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في المنظمات الأهلية، كما تعتبر منظمات المجتمع المدني أيضًا نسقًا للتغيير، فهي تؤثر على أداء المنظم الاجتماعي في أدواره المهنية.

٢- نسق العملاء: ويتضمن ما يلى:

[أ] النسق الفردي: يتمثل النسق الفردي في: الشباب المشاركين في المشروع، ويتمثل أيضًا في المجتمع المحلى الذى توجد به هذه المنظمات.

[ب] النسق المؤسسي: ويتمثل في المؤسسات الدينية (المسجد والكنيسة)، و منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى المهتمة بتنمية ثقافة قبول الآخر، وغيرها من المنظمات التي يتوقع المنظم الاجتماعي أنه يمكنه التعاون معها، أو يستفيد منها في تحقيق الهدف الذى يسعى إليه.

[ج] نسق المجتمع: ويتمثل في المجتمع المحلى كله، أو جزء منه وكذلك القيادات المحلية والشعبية في المجتمع والقيادات الشرطية، والتي يتعامل معها المنظم الاجتماعي للتأثير في القرارات والسياسات التي تكفل وتحقق علاقة جيدة بين كافة أفراد المجتمع وتحدث نوعًا من التماسك الاجتماعي.

٣- **نسق الهدف**: ويتمثل في الفرد أو الأفراد أو الجماعات أو الأجهزة أو المنظمات المراد التأثير فيها، أو تغييرها من أجل تحقيق الهدف، ونسق الهدف هنا قد يكون المواطنين أنفسهم أو المنظمات الأهلية المهتمة بذلك، أو المجتمع المحلى نفسه، وقد يكون كل هؤلاء.

٤- **نسق الفعل**: ويتمثل في المؤسسة أو المنظمة التي يعمل من خلالها المنظم الاجتماعي، ونسق الفعل هنا هو التنظيمات الأهلية المعنية ، والمنظمات الأخرى التي يمكن أن يستفيد منها المنظم الاجتماعي في تحقيق الهدف الذى يسعى إليه.

رابعًا: - استراتيجيات النموذج المقترح:

يمكن للمنظم الاجتماعي أن يستخدم مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق أهداف النموذج المقترح، ومن هذه الاستراتيجيات ما يلى:

[أ] استراتيجية الإقناع:

وتستخدم مع نسق العميل المتمثل في الشباب المشاركين؛ وذلك لإقناعهم بأهمية دورهم ومشاركتهم في الأنشطة والممارسات، التي تقدمها المنظمات الدينية والأهلية لتنمية ثقافة قبول الآخر.

[ب] استراتيجية التنسيق:

وفيها يقوم المنظم الاجتماعي بطرح ومناقشة المعارف والمعلومات المرتبطة بثقافة قبول الآخر في المجتمع عن طريق التنسيق بين المنظمات والهيئات المدنية المهتمة بذلك، وتعنى الاستراتيجية بالتنسيق بين جهود ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية للمساهمة في صنع القرارات التي تسمح بالمشاركة الفعالة للشباب في الأنشطة المختلفة، التي ترسخ للتعايش السلمي بين كافة أطراف المجتمع، والذى يؤثر بدوره على زيادة مساحة التقارب والتفاهم بين هذه الأطراف.

[جـ] استراتيجية تغيير الاتجاهات:

وتستخدم هذه الاستراتيجية مع الشباب لتغيير اتجاهاتهم السلبية نحو الآخرين ونحو المشاركة في الأنشطة والبرامج التي تقدمها المؤسسات الأهلية والدينية لتنمية ثقافة قبول الآخر.

[د] استراتيجية التوعية:

وتستخدم هذه الاستراتيجية في حالة عدم الإدراك التام لوجود مشكلة، حيث يقوم المنظم الاجتماعي بالتوعية لتحويل المشاركة في المنظمات الأهلية إلى مجال الوعى والإدراك التام لدى الشباب، ويتم ذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف والخبرات بحقوقهم وبواجباتهم تجاه مجتمعاتهم ، وتدريبهم على المشاركة في هذه المنظمات.

[هـ] استراتيجية بناء الاتصالات:

وتستخدم لفتح قنوات اتصال بين الجمعية والمؤسسات الأخرى المهتمة بتنمية ثقافة قبول الاخر، بالإضافة إلى فتح قنوات اتصال بين الجمعية وبين المؤسسات الدينية ، ومحاولة تبنى مشروعات مشتركة ؛من أجل تنمية ثقافة قبول الاخر ، وهو ما ينعكس بدوره على احداث التماسك الاجتماعي والمحافظة علي النسيج الوطني ، كما يستخدمها المنظم الاجتماعي أيضًا للاتصال بالمستفيدين من خدمات الجمعية والمتطوعين، وذلك بحثهم على المشاركة في أنشطة وبرامج الجمعية؛ لكى تتمكن من تحقيق أهدافها، حيث يمكن للمنظم الاجتماعي من خلال اتصاله بالمتطوعين أن

يتكون لديه خبرة واضحة عن احتياجات ومشكلات المتطوعين مما يساعد الجمعية على تقديم برامجها ومشروعاتها في ضوء الامكانيات والاحتياجات الفعلية للمتطوعين بالجمعية.

خامساً ـ وسائل تنفيذ النموذج المقترح:

يمكن أن يستخدم المنظم الاجتماعي مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف النموذج المقترح، ومن أهمها ما يلى:

١. الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي يلتقى فيها الشباب مع قادة المؤسسات الدينية، إضافة إلى الخبراء والمختصين فى مجال العمل الأهلي، وقادة الفكر فى المجتمع، ويتم من خلالها عرض أهم القضايا التى تهم المجتمع، ووسائل مشاركة الشباب.

٢. المقابلات الفردية والجماعية.

٣. الدورات التدريبية لتثقيف الشباب وتوعيتهم بأهمية المشاركة في الأنشطة والممارسات التي تقدمها الجمعية.

٤. الحوار المفتوح.

٥. الحلقات النقاشية.

٦. استخدام وسائل الإعلام للتوعية بأهمية قبول الاخر والتعايش السلمي بين كافة أطراف المجتمع

سادسًا: أدوار المنظم الاجتماعي من خلال النموذج المقترح:

يستطيع المنظم الاجتماعي من خلال هذا النموذج المقترح القيام بمجموعة من الأدوار التي تساعد الجمعية على تحقيق أهدافها ونجاحها في أداء أدوارها المنوطة بها، ومن أهم هذه الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المنظم الاجتماعي ما يلى:

١ـ **دور المنظم الاجتماعي كمعالج**: ويختص هذا الدور بمساعدة نسق العميل على إحداث تغييرات فى ذواتهم وفى علاقاتهم مع الاخرين، وفى هذا الدور يقوم المنظم الاجتماعي بمساعدة الشباب على تعديل وتصحيح أفكارهم ومشاعرهم تجاه المشاركة في أنشطة الجمعية، وتجاه نظرتهم للآخرين، ويقوم أيضًا بدراسة المعوقات والصعوبات التي تحد تفعيل الشراكة مع المؤسسات الدينية.

٢- **دور المنظم الاجتماعي كمرشد**: ويتضمن عمل المنظم الاجتماعي كمرشد توجيه المجتمع؛ حتى يحدد أهدافه وابتكار وسائل لتحقيقها، أي تتلخص مسئوليته في معاونة المجتمع على اختيار اتجاه حركته مراعيًا العوامل التي تؤثر في المجتمع ، وهو في ذلك يستخدم كل معارفه وخبراته، ويتطلب ذلك من المنظم الاجتماعي المبادرة بالاتصال بأهالي المجتمع حتى ولو لم يطلبوا منه ذلك، و العمل على تكوين علاقات ودية مع كل الوحدات التي يتكون منها المجتمع مع الارتباط بالمجتمع ككل.

٣- **دور المنظم الاجتماعي كمطالب**: وفيه يقوم المنظم الاجتماعي بتبني وجهة نظر العملاء الذين يعمل معهم ويدافع عن مطالبهم، كما يقوم المنظم الاجتماعي بالتحدث باسم المتطوعين في الجمعية والمطالبة بحقوقهم، ويمكن الاستفادة من ذلك الدور عن طريق تدعيم العلاقات بين الجمعية والقيادات المؤثرة بالمجتمع مثل: أعضاء مجلس الشعب، والقيادات التنفيذية سواء بالمجتمع المحلى أو المجتمع الأكبر، والقيادات بوزارة الداخلية، وكذلك يمكن عرض ما تعانيه الجمعية من نقص في الموارد البشرية والمادية.

٤- **دور المنظم الاجتماعي كخبير**: ويقوم فيها المنظم الاجتماعي بتزويد المواطنين بالمعلومات والمعارف عن ثقافة قبول الاخر والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجهات الشريكة وكيف يمكن للشباب المشاركة في تلك الأنشطة، وكذلك يزود الجمعية بالمعلومات والمعارف حول أهمية مشاركة المواطنين وكيفية جذبهم للمشاركة، وأيضًا يزود المجتمع المحلى حول أهمية المشاركة من سكان المجتمع فى التعاون مع رجال الدين والمساهمة في حفظ أمن المجتمع.

المراجع:

١- **حسيب، محمد حسيب (٢٠١٧ م) :** التسامح وتقبل اختلاف الآخرين رؤيا نحو تجديد الخطاب التربوي، المؤتمر الدولي للجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، التسامح وقبول الآخر، القاهرة ، المجلد الثاني اكتوبر ص١,٢٤٩.

٢- **المزيني ، إبراهيم محمد** (٢٠٠٦ م) : التعامل مع الآخر – شواهد تاريخية في الحضارة الإسلامية ، الرياض، بدون سنة نشر ، ، ص ١٣.

٣- **النمر ، آمال زكريا** (٢٠١٦م): تقبل الذات وعلاقته بكل من تقبل الآخر وأساليب التعلق لدي طلبة الجامعة ، مجلة العلوم التربوية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، القاهرة ،.

٤-**عبد الفتاح ، إسماعيل** (٢٠٠١) : القيم السياسية في الاسلام ، القاهرة ، الدار الثقافية للنشر ، ص١٦٠ ١٦١.

٥- **شرقاوي ،عماد ثروت** (٢٠١٥): مهارات الممارسة المهنية لتنميه ثقافة الاختلاف لدي أعضاء الجماعة ، مجله دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعه حلوان ، ع ٣٨ ، مج ٩،القاهرة ، ص١٨٦٣.

٦- **رفاعي ،علاء صادق** (٢٠١١): الحوار المجتمعي وعلاقته بتخفيف حده التعصب الديني ، مجله دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية جامعه حلوان كليه خدمه اجتماعيه ع٣١ مج ١١ سنه م.

7- **Corning. K., et al** (2012) : Children's acceptance of others with disability: the influence of a disability simulation program, journal of genetic counselling, vol., (21

٨- **مصطفى ، محمود مصطفى** (٢٠١٥): دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنميه ثقافه التسامح لدي الشباب الجامعي، مجله دراسات في الخدمة الاجتماعية

والعلوم الإنسانية ، جامعه حلوان كلية الخدمة الاجتماعية ، مج ١٢ ، ع ٣٩ ، أكتوبر.

٩- **محمد ، رضا عبد الله** (٢٠١٦): أنماط التفكير غير الوظيفي وعلاقتها بالاتجاه نحو قبول الآخر لدي عينة من الأحداث الجانحين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، م.

10- **Yuhei Uemura** (2017) : the relationship Between self –acceptance and acceptance of others in late adolescence, the Japan journal of developmental psychology, Issue (2). vol., (18),.

١١- **محمد ، خالد عبد اللطيف** (٢٠١٧) : إدماج مواقع تواصل الاجتماعي، وأثره علي قيم التسامح وقبول الاخر لدي طلبة كلية التربية بجامعة سوهاج من وجهة نظرهم ، المؤتمر العلمي الأول ، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، م.

١٢- **مراث ، عبد الرازق شاكر** (٢٠١٩): القيم التربوية في ثقافه التعايش مع الاخر لدي طلاب كليه التربية جامعه حلوان نموذجًا، المركز العربي للتعليم والتنمية مج ٢٦ ،ع ١٢١، سبتمبر ، ص ١١ - ١٥٢.

١٣- **مختار، محمد طلعت مختار** (٢٠١٧): فعالية برنامج إرشادي عقلاني انفعالي لتنميه أساليب مواجهة أزمه الهوية لدي الشباب الجامعي ، دكتوراه غير منشوره قسم الصحة النفسية كلية التربية جامعه حلوان.

١٤- **جمهورية مصر العربية** رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة دور المشاركة الشعبية في التنمية تقرير المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية الدورة العشرون ١٩٩٩-٢٠٠٠ ص ٦٤.

١٥- **محروس ، محمد الأصمعي** (٢٠٠٥) : الاصلاح التربوي والشراكة المجتمعية من المفاهيم إلى التطبيق القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع ، ص ٣٨.

١٦- **محمد، عبد الحميد محمد ، كمال ،حنان البدري** ٢٠٠٦): خبرات عالميه في آليات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التكنولوجي والمجتمع وإمكانيه الاستفادة منها في محافظه أسوان ، رؤية عالميه ، المؤتمر العلمي الثالث جوده التعليم في ظل الشراكة بين كليات التربية ووزاره التربية والتعليم ، كلية التربية بأسوان جامعه جنوب الوادي ٨- ٩ مارس ص ٧٩.

١٧- **شكر ، عبد الغفار** (٢٠٠٥): الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٥.

18 -European Union (2010) : Social participation and social isolation, working papers,
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/income_social_inclusio

19- Wayne Charles-Soverall and Jamal Khan: SOCIAL PARTNERSHIP NEW PUBLIC MANAGEMENT PRACTICE IN BARBADOS, Department of Management Studies, University of West Indies,Barbados ,No. 1, January 2004

٢٠-الأحمدي ، هند محمد عبد الله (٢٠١٥) : تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء ، بحث منشور في مجلة العلوم التربوية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، العدد الرابع .

٢١- زايد ، سمر سامي محمود (٢٠١٧) : تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء خبرات بعض الدول ، بحث منشور في مجلة البحث العلمي في التربية ، كلية البنات للاداب، جامعة عين شمس العدد الثامن عشر ، الجزء ١١.

22- Jaehong Park & Kumju Hwang: Forming a Social Partnership between a Small Social Enterprise and a Large Corporation: A Case of theJoint Platform, H-

JUMP, Korea, Chungang University,Article, 2018

٢٣- سليمان ، منال كمال كامل (٢٠١٩) : آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات بين الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من
خلال مدارس التعلم المجتمعي ، بحث منشور في مجلة الخدمة
الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، القاهرة ، العدد
الحادي والستون ، الجزء الرابع ، يناير .

٢٤ – https://misrelkheir.org/mek-maan-for-egypt-development/ – تاريخ الدخول
٨ ديسمبر ٢٠٢٠ م – ١١ مساء

٢٥- **أبادي ، مجد الدين الفيروزى (٢٠٠٥):** القاموس المحيط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الجزء الثالث ، ، ص٣٠٨.

26- **Petealocock& other**: dictionary of social policy , balack well pulishers INC, malden , massachu settsm USA, 2002. P(175

٢٧- **جودة ، سويلم(٢٠٠٤ م):** الاستراتيجية التعليمية والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع في مصر، القاهرة ، بحث مقدم إلي مؤتمر الشراكة والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ص ٢٩.

٢٨- **محمد الاصمعي محروس(**٢٠٠٥ م) : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧.

٢٩- **عبد الغفار شكر(٢٠٠٥ م) :** مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦.

٣٠- **حسن ، ميرفت عبد الحميد(٢٠٠٤م) :** تقبل الآخرين في التربية الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، كلية الشريعة ، الأردن ، ص٣١.

31- **Michael, E.**: The Strength of Self-Acceptance Theory, Practice and Research Editors . (2013).

٣٢-**أحمد ، محمود عبده (٢٠٠٥ م)** : دور الأنشطة الطلابية في اكتساب قيم المشاركة لطلاب جامعة الأزهر دراسة ميدانية ، رساله ماجستير كلية التربية جامعة الازهر، القاهرة .

٣٣- **محمد الجوهري(٢٠٠٥م):** العولمة الثقافية والإسلامية، دار الأمين للطباعة، القاهرة، ص٦٧.

٣٤- **الكيلاني ، رعد شمس الدين(٢٠١٠):** الحوار ثقافة التسامح ، بغداد بيت الحكمة للنشر ص٢٤٣ - ٢٤٤.